الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» بـ 59,8 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 28 سنتا ليبلغ 59,81 دولارا بتراجع 0,5٪، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا نهاية تداولات الأسبوع وسط توقعات بأن اجتماعا مزمعا بين الرئيس الأميركي والزعيم الكوري الشمالي قد يخفف التوترات الجيوسياسية وبفعل بيانات قوية حول الوظائف في الولايات المتحدة. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 1,88 دولار ليصل عند التسوية إلى مستوى 65,49 دولارا، كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 1,92 دولار ليصل إلى مستوى 62,04 دولارا.

المخصصات المحددة زادت لـ 394 مليون دينار والعامة انخفضت لـ 120 مليوناً بميزانيات 2017

البنوك ترفع تحوطها أمام تعثر متوقع بسداد القروض

المحلل المالي

بعد إعلان البنوك الكويتية عن نتائجها المالية السنوية للعام 2017 يبدو للوهلة الأولى أن سياسة المخصصات لم تتغير حيث انخفضت مخصصات الائتمان لـ 9 بنوك أعلنت عن نتائجها المالية التفصيلية 3٪ بتراجع 14 مليون دينار لتصل الى 514 مليون دينار مقارنة بـ528 مليون دينار في 2016 ولكن التغير في طبيعة مخصصات الائتمان وتقسيمها بين محددة وعامة يظهر ان هناك تغيرا جذريا وتوقعا بمزيد من التعثر الذي تتوقعه البنوك الكويتية لأفراد وشركات بعينها خلال الاشهر القليلة المقبلة.

قفزت المخصصات المحددة للبنوك الكويتية 31٪ لتصل الى 394,1 مليون دينار بميزانيات 2017 بزيادة 92,2 مليون دينار مقارنة بـ 302 مليون دينار في 2016. وتتزامن زيادة المخصصات المحددة لدى البنوك مع بدء البنوك تطبيق معيار IFRS9 المحاسبي الجديد والذي لاتزال طريقة تطبيقه يكتنفها بعض الغموض بحسب ما أكده الرئيس التنفيذي لـ«وطني» عصام الصقر في تعليقه على النتائج السنوية للبنك. وهو ما قد يؤدي الى مزيد من المخصصات خلال الفترة المقبلة بعد ما تتكشف كافة التفاصيل عن آلية تطبيق المعيار المحاسبي الجديد لدى البنوك.

المعيار الدولي للمحاسبة

وتضطر البنوك لتطبيق المعيار الدولي التاسع للمحاسبة IFRS9 بدلا من المعيار 39 وبناء عليه تغيير طريقة احتساب المخصصات على القروض والأدوات المالية. ويفرض المعيار الجديد على البنوك احتساب مخصصات بناء على توقعات تعثر العميل القائمة على مجموعة من العوامل تتضمن:

- التاريخ الائتماني للعميل
- توقعات النمو الاقتصادي للدولة
- اداء القطاع الذي يعمل به طالب التمويل.

ويبقى السؤال أي القطاعات الاقتصادية التي تتوقع البنوك الكويتية ان يشهد ركودا او تقلبا يؤدي الى قفزة المخصصات المحددة بتلك النسبة الكبيرة؟ وهل يوجد عملاء بتاريخ ائتماني سلبي حصلوا على تمويلات ضخمة تسببت في زيادة المخصصات المحددة لهم استباقيا بغض النظر عن تأخرهم في دفع الأقساط حسبما يفرضه المعيار المحاسبي الجديد؟.

فعلى صعيد الاقتصاد الكلي يبدو الوضع أفضل بكثير حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية الى وصول معدل النمو الاقتصادي للكويت في 2018 إلى 3 ـ 4٪ تقريبا مقارنة بانكماش في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العام الماضي. وهو ما يخرج توقعات تراجع الاقتصاد من العوامل المؤثرة في حساب المخصصات حسبما يفرضه المعيار الجديد من ادخال توقعات نمو الاقتصاد ضمن عملية اقتطاع مخصصات محددة مع منح التمويل.

المخصصات العامة

وعلى الرغم من زيادة المخصصات المحددة بذلك الشكل الكبير الا ان اجمالي مخصصات الائتمان لم تتغير تقريبا ويأتي ذلك بدفع من الانخفاض الكبير الذي شهدته المخصصات العامة والتي تحدد كنسبة من اجمالي القروض. وانخفضت مخصصات الائتمان العامة لدى البنوك بنسبة 47٪ لتصل الى 120 مليون دينار مقارنة بـ 226 مليون دينار في 2016.

ووفقا للوائح بنك الكويت المركزي بحيث يتم تجنيب مخصصات بنسبة 1٪ من قيمة التسهيلات النقدية و0,5٪ من التسهيلات غير النقدية. وبالتالي فإن زيادة القروض المصرفية لـ41 مليار دينار للبنوك التسعة التي أعلنت عن النتائج المالية التفصيلية بزيادة سنوية 8,2٪ يشير الى ضرورة زيادة المخصصات العامة وليس انخفاضها وهو ما يثير تساؤلات حول أسباب ذلك التراجع.

بلغ اجمالي مخصصات خسائر الائتمان المحملة في بيان الدخل للبنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2017 حوالي 643,74 مليون دينار بالمقارنة مع 570,7 مليون دينار حجزتها البنوك خلال عام 2016 وبارتفاع نسبته 12,8٪. بينما انخفضت مخصصات خسائر انخفاض قيمة استثمارات في اوراق مالية واستثمار في شركات زميلة واستثمارات عقارية بنسبة 38٪ لتسجل خلال عام 2017 حوالي 80,6 مليون دينار بالمقارنة مع 129,5 مليون دينار حجزتها البنوك الكويتية خلال عام 2016.

التحوط لانخفاض القيمة

فيما وصلت مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة استثمارات خلال عام 2017 إلى 724,3 مليون دينار مرتفعة بنسبة 3,3٪ عن عام 2016 حيث بلغت حينها 700 مليون دينار.

أما بالنسبة لمخصصات القروض المشطوبة/المستردة، فقد استطاعت البنوك الكويتية خلال عام 2017 استرداد مخصصات قروض مشطوبة بقيمة 69,3 مليون دينار بالمقارنة مع استرداد 111,3 مليون دينار من الديون المشطوبة خلال عام 2016 بتراجع 60٪ سنويا.

وبالتالي بلغ صافي مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة المحملة في بيان الدخل للبنوك خلال عام 2017 حوالي 655,4 مليون دينار وبارتفاع نسبته 11٪ عن الـ588 مليون دينار المحملة في عام 2016.

لاتزال مخصصات البنوك مرتفعة وتضغط على صافي الارباح حيث بلغت نسبة مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات الى صافي الايرادات التشغيلية للقطاع المصرفي لعام 2017 حوالي 25٪ وتعادل ايضا 40٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات للقطاع المصرفي الذي سجل بدوره 1,62 مليار دينار لعام 2017.

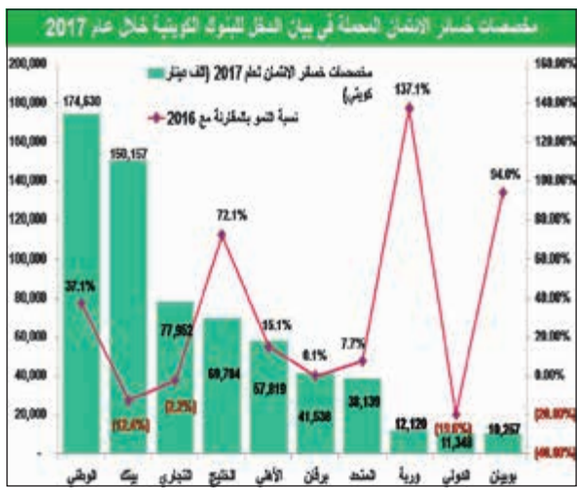

تطبيق معيار المحاسبة الدولي وIFRS يكشف أن «المركزي» لم يكن متشدداً

47٪ تراجعاً بالمخصصات العامة لـ 120 مليون دينار في 2017 مقابل زيادة المحددة

IFRS9 يفرض تجنيب مخصصات محددة بناءً على التاريخ الائتماني للعميل والتوقعات الاقتصادية

تراجع بمعدل شطب القروض المعدومة.. مخصصاتها انخفضت 60٪ لـ 69,3 مليون دينار

آلية حساب مخصصات الاستثمارات المالية

يطالب المعيار التاسع البنوك بتصنيف البنوك أدواتها المالية 3 تصنيفات تتمثل في 3 مراحل من التصنيف بحسب الجودة الائتمانية:

المرحلة الأولى: الأدوات المالية العاملة

وتشمل الأدوات المالية والائتمان العامل الذي لا يشهد تعثرا ويكون المخصص عبارة عن مبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على 12 شهرا مقبلة أو قيمة التعثر المتوقعة خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية: الأدوات المالية ضعيفة الأداء

في حال ارتفاع المخاطر الائتمانية والتعثر في السداد بأن يتم عدم سداد الأقساط المطلوبة لمدة 30 يوما يتم تحويل الائتمان من المرحلة الأولى الى الثانية ويكون المخصص في تلك الحالية مبلغا يعادل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الائتمان أو الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: الأدوات المالية المتعثرة

في حال انخفاض قيمة الأداة المالية أو تعثر سداد الائتمان بشكل واضح فإن البنوك مطالبة بالاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر على مدى العمر.

26,4 مليار دينار احتياجات مالية رأسمالية لمشاريع وخطط استثمارية في 5 سنوات

«البترول» تبرر احتفاظها بالأرباح: سنحقق عجزاً بـ 50 مليار دينار

أحمد مغربي

برررت مؤسسة البترول الكويتية عبر وثيقة رسمية حصلت «الأنباء» على نسخة منها معوقات تحويل الأرباح السنوية الى الخزانة العامة للدولة اعتبارا من العام 2008/2007، حيث قالت انه في حال تحويل الأرباح فإنه سيتم تحقيق عجز حقيقي بقيمة 50 مليار دينار ابتداء من السنة المالية 2018/2017 وحتى 2021/2020 وذلك لضمان تنفيذ المشاريع الرأسمالية والاستثمارية التشغيلية المستقبلية ضمن الخطة الاستراتيجية.

حديث «البترول» القديم الجديد سبق أن أضاءت عليه الجهات الرقابية وعلى رأسها ديوان المحاسبة في الكثير من التقارير السابقة والتي بدأت تشير بأصابع الاتهام الى ان «البترول» تساهم بشكل كبير في زيادة العجز المالي للمالية العامة للدولة.

إلا ان «البترول» ترى الأمر من منظور اقتصادي آخر، ربما لم تقتنع به الجهات الرقابية، حيث تستند في مبرراتها انه تم بناء مراكز مالية من الأرباح مرتبطة بهيكل حقوق الملكية والاحتياطي العام المتراكم، وذلك لتدعيم المركز المالي للمؤسسة وشركاتها التابعة لضمان تنفيذ المشاريع، وعليه فإن سداد تلك المبالغ سيكون له أثر سلبي في تنفيذ تلك المشاريع وفي التزامات المؤسسة مع الشركات المنفذة لها.

وفي تفاصيل العجز المالي الذي ستحققه «البترول» في حال تحويل الأرباح السنوية فان المؤسسة ستحقق عجزا في تمويل التزاماتها كالتالي:

مؤسسة البترول الكويتية
Kuwait Petroleum Corporation

ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

رأي «مؤسسة البترول»

- 10 مليارات دينار توزيعات أرباح في 5 سنوات في حال التحويل إلى الخزانة العامة.
- 20 مليار دينار عجز رأسمالي في حال الاحتفاظ بالأرباح السنوية حتى 2021/2020.
- 4 سنوات عجز في حالة التحويل.. و3 سنوات عجز في حال الاحتفاظ.

رأي الجهات الرقابية

- تحفظ على الاحتياجات المالية الرأسمالية السنوية المحتسبة.
- «المؤسسة» لم تستبعد الاقتراض الخارجي للمشروعات من الاحتياجات السنوية.
- رغم توقف الإنتاج من المنطقة المقسومة.. رصد 1,9 مليار دينار لمشاريع لم يوافق عليها.

1ـ تحقيق عجز مالي اعتبارا من السنة المالية 2018/2017 (الثانية من الخطة) بقيمة 3,8 مليارات دينار في حال تحويل أرباح بقيمة 2,1 مليار الى الخزينة العامة للدولة.

2ـ تحقيق عجز مالي بقيمة 11,2 مليار دينار في السنة المالية 2019/2018 في حال تحويل أرباح بـ 2,3 مليار دينار.

3ـ تحقيق عجز مالي بقيمة 16,3 مليار دينار في السنة المالية 2020/2019 في حال تحويل أرباح الى الخزانة العامة للدولة بـ 1,7 مليار دينار.

4ـ تحقيق عجز مالي بـ 18,1 مليار دينار في السنة المالية 2021/2020 في حل تحويل أرباح بـ 1,5 مليار دينار.

ووفقا للبيانات، فان «البترول» وشركاتها التابعة تحتفظ بنقد متوافر بقيمة 10,4 مليارات دينار خلال السنوات الممتدة من 2017/2016 الى 2021/2020، وتبلغ حجم الاحتياجات المالية الرأسمالية للمشاريع المستقبلية 26,4 مليار دينار، فيما ستصل توزيعات الأرباح متضمنة أرباح 2007 و2008 حوالي 10 مليارات دينار.

ويبدو أن «مؤسسة البترول» ماضية نحو الاحتفاظ بالأرباح السنوية مستقبلا، وذلك بالتزامن مع بناء «البترول» لنموذج عمل أكثر كفاءة تشغيلية وأكثر مرونة مالية في المخاطر النظامية للسوق على الرغم من الضغوط التسعيرية الهائلة للنفط الخام والمشتقات البترولية، إلا أن التحسن التدريجي لأسعار النفط قد يصب في مصلحة المؤسسة في التمسك بأرباحها السنوية، وذلك عقب استيعاب وزارات الدولة المختلفة وعلى رأسها وزارة المالية انتكاسة أسعار النفط.

على الجانب الآخر، ترى «البترول» انه في حال الاحتفاظ بالأرباح السنوية خلال سنوات الخطة متضمنة أرباح 2007 و2008 فان العجز الذي ستحققه المؤسسة سيبلغ 20,3 مليار دينار وذلك وفقا للتالي:

1ـ يبدأ العجز المالي اعتبارا من السنة المالية 2019/2018 (الثالثة من الخطة) حيث سيصل الى 4,5 مليارات دينار.

2ـ ستحقق «البترول» عجزا بقيمة 7,8 مليارات دينار في السنة المالية 2020/2019.

3ـ ستحقق عجزا بقيمة 8 مليارات دينار في السنة المالية 2021/2020.

رأي الجهات الرقابية

تلك المبررات التي سوقتها «البترول» لم تلق استحسان الجهات الرقابية في الدولة والتي اعتبرتها غير مقنعة، حيث قالت في ردها على المؤسسة ان هناك تحفظا على الاحتياجات الرأسمالية السنوية المحتسبة وذلك في حال تحويل الأرباح السنوية الى الخزانة العامة للدولة سوف يكون هناك عجز في السنة المالية 2019/2018 أي في السنة الثالثة من الخطة وليس في السنة الثانية (كما مذكور آنفا). وفي حال احتفاظ المؤسسة بالأرباح المحققة سوف يكون هناك عجز بعد اربع سنوات من الخطة أي في السنة المالية 2020/2019.

وذكرت ان الاحتياجات الرأسمالية تم احتسابها دون استبعاد المشروعات التي تم تدبير تمويلها من الاقتراض الخارجي وعلى رأسها مشروع الوقود البيئي وكذلك تم إضافة المشروعات الرأسمالية المتعلقة بالشركة الكويتية لنفط الخليج والبالغ قيمتها 1,9 مليار دينار على الرغم من عدم موافقة الجانب الآخر عليها خاصة ان نشاط الشركة متوقف حاليا.

تجدر الإشارة الى أن مؤسسة البترول بدأت الاحتفاظ بالأرباح السنوية منذ العام 2008 وذلك عقب أخذ موافقة مجلس إدارة المؤسسة ومباركة المجلس الأعلى للبترول باعتباره الجمعية العمومية غير العادية والذي أعطى «البترول» صلاحية مطلقة في تحويل الأموال المتجمعة الى الاحتياطي العام والاعتماد عليها كمصدر تمويل داخلي لدعم المركز المالي لها.

أ- في حالة تحويل الأرباح الى الخزانة العامة للدولة (بالمليون دينار كويتي)

البيان	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
النقد المتوافر	2,024	1,533	2,192	2,129	2,766
إجمالي الاحتياجات المالية الرأسمالية	(3,113)	(7,994)	(7,177)	(5,476)	(2,999)
توزيعات الأرباح متضمنة أرباح 2008/2007 و2009/2008	(2,218)	(2,133)	(2,362)	(1,753)	(1,566)
الأموال المتاحة	8,029	4,723	(3,872)	(11,220)	(16,320)
الفائض/ (العجز)	4,723	(3,872)	(11,220)	(16,320)	(18,119)

ب- في حالة الاحتفاظ بالأرباح خلال سنوات الخطة (بالمليون دينار كويتي)

البيان	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
النقد المتوافر	2,024	1,533	2,192	2,129	2,766
إجمالي الاحتياجات المالية الرأسمالية	(3,113)	(7,994)	(7,177)	(5,476)	(2,999)
توزيعات الأرباح متضمنة أرباح 2008/2007 و2009/2008	0	0	0	0	0
الأموال المتاحة	8,029	6,940	479	(4,506)	(7,853)
الفائض/ (العجز)	6,940	479	(4,506)	(7,853)	(8,087)